بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٣٣٨
بتاريخ:	٨ / ١٠ / ٢٠١٨

ملف رقم: ٤٥٠٨/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة المنيا

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٦/٢/٧ بشأن النزاع القائم بين جامعة المنيا (وحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا)، ومستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط بخصوص إلزام الأخير دفع مبلغ مقداره (٢٦٣٠) ألفان وستمائة وثلاثون جنيهًا قيمة بعض التحاليل التي أجريت للمرضى المحولين من مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط إلى وحدة الميكروبيولجي والمناعة التابعة لمستشفى جامعة المنيا، إضافة إلى ١٠ % مصاريف إدارية، والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى السداد.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٣ تعاقد مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط مع وحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا على قيام الأخيرة بإجراء تحاليل PCR لمرضى المستشفى الأول بكل دقة، مع تعهد الوحدة بإرسال مندوب لأخذ العينات من الطرف الأول يوميًا. وقد ذكرت الجهة عارضة النزاع أن الطرف الآخر – مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط – لم يقم بتنفيذ التزامه بدفع مقابل التحاليل المتفق عليه في عقد الاتفاق المذكور سلفًا، مما حدا بالجامعة إلى إقامة الدعوى رقم (١٤٠٩) لسنة ٢ ق. أمام محكمة القضاء الإداري بالمنيا طالبة فيها إلزام المستشفى دفع مبلغ مقداره (٣٨٦٤٠) ثمانية وثلاثون ألفًا وستمائة وأربعون جنيهًا قيمة التحاليل التي أجريت للمرضى المحولين منه

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

بالإضافة إلى ١٠% مصاريف إدارية، وفوائد قانونية من تاريخ الاستحقاق، وإلزامه المصروفات، وبجلسة ٢٠١٥/١١/١٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيًا بنظر الدعوى على سند من اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر هذا النزاع بالنظر إلى الطبيعة القانونية لطرفي الدعوى. وبتاريخ لاحق في ٢٠١٢/٢/٢٠ قام مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط بدفع مبلغ مقداره (٢٨٨٥٠) ثمانية وعشرون ألفًا وثمانمائة وخمسون جنيهًا من المبلغ الذي تطالب به جامعة المنيا، فتبقى في ذمتها – وفق ما تطالب به جامعة المنيا– مبلغ مقداره (٢٦٣٠) ألفان وستمائة وثلاثون جنيهًا، الأمر الذى حدا برئيس جامعة المنيا إلى عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بكتابه المشار إليه بعاليه.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٢ من سبتمبر عام ٢٠١٨ م الموافق ٢ من محرم عام ١٤٤٠ هـ؛ فتبين لها أن المادة (١٤٧) من القانون المدني تنص على أن: "١– العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التى يقررها القانون. ٢–..."، وأن المادة (١٤٨) من القانون ذاته تنص على أنه: "١– يجب تنفيذ العقد طبقًا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية. ٢–...". وأن المادة (١) من عقد الاتفاق المبرم بين مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط ووحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٣ تنص على أن: "يسلم الطرف الأول العينات الخاصة بتحاليل PCR من معمله لمندوب الطرف الثاني لإجراء التحاليل"، وأن المادة (٢) منه تنص على أن: "يتعهد الطرف الثاني بعمل التحاليل المطلوبة بكل دقة للعينات المسلمة من الطرف الأول"، وأن المادة (٣) منه تنص على أن: "يتعهد الطرف الثاني بتوفير أنابيب vaccum sealed كافية لتجميع العينات بها أولًا بأول مع إرسال مندوب لأخذ العينات يوميًا وإحضار النتائج للطرف الأول."، وأن المادة (٥) منه تنص على أن: "الطرف الثاني مسئول وحده عن تنفيذ هذا العقد، فلا يجوز له التنازل أو التعاقد من الباطن للغير، وهو مسئول أيضًا مسئولية كاملة عن نتائج التحاليل من حيث المسئولية الفنية وما يترتب عليها، وأن الطرف الأول غير مسئول عن أي خطأ ويتحمل الطرف الثاني وحده هذه المخالفات"، وأن المادة (٦) من العقد ذاته تنص على أن: "يقوم الطرف الثاني بإرسال مطالبة شهرية إلى

الطرف الأول تتضمن مستحقاته المالية في موعد أقصاه منتصف الشهر التالي على أن يقوم الطرف الثاني بسداد المطالبة بعد المراجعة".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم – حسبما استقر عليه إفتاؤها – أن المشرع استنّ أصلًا عامًا من أصول القانون ينطبق بالنسبة إلى العقود المدنية أو الإدارية على حد سواء، مقتضاه أن العقد شريعة المتعاقدين، وأنه لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التى يقررها القانون، وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقًا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، فالعقد الإداري مثل العقد المدني لا يعدو أن يكون توافق إرادتين بإيجاب وقبول، لإنشاء أو تعديل التزامات تعاقدية يقوم على التراضي بين طرفين، أحدهما هو الدولة، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة، وهو بهذه المثابة شريعة المتعاقدين، فما تلاقت إرادتاهما عليه يقوم مقام القانون بالنسبة إلى طرفيه.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بموجب عقد الاتفاق المؤرخ ٢٠١٠/٣/٢٣ المبرم بين مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط، ووحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا، فإن الوحدة الأخيرة كان يتعين عليها إجراء تحاليل PCR للمستشفى بالأسعار المتفق عليها في العقد المذكور، وأن يكون إجراء هذه التحاليل بكل دقة، وأن تكون هي المسئولة عن دقة وسلامة التحاليل من الناحية الفنية، وأن المستشفى غير مسئول عن أي خطأ في التحاليل، وإنما تتحمل الوحدة هذه المخالفات والأخطاء، وتتم المحاسبة بين الطرفين بإرسال الوحدة مطالبات شهرية إلى المستشفى تتضمن المستحقات عن التحاليل، فيقوم المستشفى بسداد المطالبة بعد المراجعة، ولما كان الثابت بالأوراق أن الوحدة لم تقم بتنفيذ التزاماتها على النحو الوارد بالعقد المذكور، وبالطريقة التي تتفق مع موجبات حسن النية، إذ استبان من الأوراق أن مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط لم يتسلم نتائج ثلاث حالات كلفتها مبلغًا مقداره (٥٥٠) خمسمائة وخمسون جنيهًا في شهر سبتمبر ٢٠١٠، وهي قيمة ما تطالب به الوحدة من فروق مطالبة الشهر المذكور سلفًا، كما يبين أيضًا أن عدة تحاليل جاءت نتيجتها غير صحيحة، وتم اكتشاف ذلك عند إعادة التحليل بمعامل أخرى، وهو ما ترتب عليه ضرر بالمرضى أصحاب هذه التحاليل لارتباطها بكميات العلاج المقرر لهم، وكان من الممكن حرمانهم من هذا العلاج إذا لم يتبين عدم صحة نتائج تحاليل الوحدة، كما ثبت أيضًا تأخر الوحدة في إرسال مندوبها لأخذ

العينات يوميًا، وتأخرها في تسليم النتيجة لأكثر من حالة، في مخالفة واضحة وصريحة للمواد (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤) من العقد المذكور، ومن ثم يكون عدم سداد مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط المبلغ محل المطالبة – وهو قيمة التحاليل التي لم تسلم، وقيمة الأخطاء الفنية التي وقعت في التحاليل التي أجريت بالمخالفة لأحكام العقد المبرم بين الطرفين– موافقًا صحيح حكم القانون، الأمر الذي يتعين معه رفض مطالبة جامعة المنيا (وحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا) بإلزام مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط دفع مبلغ مقداره (٢٦٣٠) ألفان وستمائة وثلاثون جنيهًا.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى رفض مطالبة جامعة المنيا (وحدة الميكروبيولجي والمناعة بمستشفى جامعة المنيا) بإلزام مستشفى جراحات اليوم الواحد بسمالوط دفع مبلغ مقداره (٢٦٣٠) ألفان وستمائة وثلاثون جنيهًا، وذلك على النحو المبين تفصيلًا بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٨ / ١٠ / ٢٠١٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

هشام/